القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

الوثيقة WSIS/PC-1/DOC/4-A
5 يونيو 2002
الأصل: بالإنكليزية

الموضوعات المقترحة للقمة ونتائجها المحتملة

1. قرر المجتمع الدولي في القرار 183/56 للجمعية العامة للأمم المتحدة (21 ديسمبر، 2001)[1]، عقد قمة عالمية لمجتمع المعلومات. وستُعقد القمة على مرحلتين، الأولى في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 والثانية في تونس في 2005.

2. ويوصي القرار بأن تقوم لجنة تحضيرية حكومية دولية مفتوحة باب العضوية بتحديد جدول أعمال مؤتمر القمة. ومن المهم أن تكون هذه العملية شفافة وأن يشعر جميع أصحاب المصلحة بأن أمامهم فرصة كافية للمساهمة فيها.

1. مشروع جدول أعمال الموضوعات

3. لمساعدة اللجنة التحضيرية في أعمالها في تحديد الموضوعات المحتملة للقمة، قامت اللجنة رفيعة المستوى لتنظيم القمة بتحديد قائمة بالموضوعات المحتملة. وترد هذه الموضوعات أدناه:

- **إنشاء البنية الأساسية**
- **فتح الأبواب**
- **الخدمات والتطبيقات**
- **احتياجات المستعملين**
- **وضع إطار عمل**
- **التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**
- **[دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكم الرشيد]**

4. ويتضمن الملحق 1 لهذه الوثيقة مزيداً من التفصيل بشأن هذه الموضوعات. وتستند هذه القائمة الموسعة إلى الموضوعات التي اقترحها أصلاً أعضاء اللجنة رفيعة المستوى لإدراجها في أعمال القمة، وما دار بعد ذلك من المناقشات والمدخلات في ورشة العمل التي نظمها البلد المضيف للمرحلة الأولى، أي سويسرا، في كوبيه (ديسمبر، 2001) والأعمال الجارية في الأمانة التنفيذية.

2. القضايا الرئيسية

5. تستعمل التكنولوجيات اللازمة لإنشاء المعلومات ومعالجتها ونشرها في معظم مجالات المجتمعات الحديثة. ولذلك فمن الطبيعي أن نتوقع أن تكون أبعاد مجتمع المعلومات كثيرة تمتد على سبيل المثال إلى الأعمال التجارية والحكومة والصحة

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/RES/56/183، متاح على الموقع التالي: http://www.un.org/documents/ga/res/56/a56r183.pdf. وقد ظهرت الفكرة الأصلية لعقد القمة في القرار 73 (مينيابوليس، 1998) للاتحاد الدولي للاتصالات وتأكدت بعد ذلك في قراري مجلس الاتحاد 1158 و1179. ويدعو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتحاد إلى أن يضطلع "بالدور الإداري القيادي" في الأمانة التنفيذية.

والتعليم وما إلى ذلك[2]. ومن المهم أن يكون نطاق القمة شاملاً وأن تعالج، وفقاً لعبارات قرار الجمعية العامة "طائفة كاملة من المسائل ذات الصلة المتعلقة بمجتمع المعلومات". ويمكن أن تناقش بعض هذه المسائل في اجتماعات جانبية أثناء القمة.

6. ولكن من المهم أن تكون موضوعات المعالجة في الجلسات العامة للقمة مركزة بقدر كاف لجذب اهتمام صانعي السياسات والقادة السياسيين من أعلى المستويات ولكفالة توجه القمة نحو اتخاذ الإجراءات والأسلوب العملي. وتحتاج اللجنة التحضيرية إلى تحديد القضايا التي تهدف القمة إلى معالجتها.

7. وفي حين أن القضايا المرتبطة ببزوغ فجر مجتمع المعلومات كثيرة فإن الموضوعات المقترحة للقمة يمكن تجميعها في ثلاثة مجالات كبرى من الاهتمام: الرؤية، والنفاذ، والتطبيقات (انظر الملحق 1).

ألف- **الرؤية:** ما هي العناصر المشتركة بين أعضاء المجتمع الدولي التي يمكن على أساسها تكوين رؤية مشتركة لمجتمع المعلومات؟ ما هو الإطار وما هي الاستراتيجية التي يمكن أن يضعهما المجتمع الدولي لكفالة زيادة احتمالات استفادة التنمية من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى أقصى حد مع تقليل العقبات والحواجز الممكنة إلى أدنى حد؟

باء- **النفاذ:** كيف يمكن توسيع فوائد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لكل سكان العالم في كل مكان وبأسعار محتملة؟ ما هي الآليات المطلوب إقامتها للمساعدة على تضييق الفجوة الرقمية؟ ما هي السياسات التي تساعد المستعملين؟

جيم- **التطبيقات:** كيف يمكن توجيه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للمساعدة على تعزيز الأهداف المشتركة للبشرية مثل الأهداف المذكورة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

3. النتائج المحتملة للقمة

8. يوصي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه يمكن للقمة، استناداً إلى الرؤية المشتركة التي تصاغ أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية، اعتماد **إعلان مبادئ** بشأن أسس مجتمع المعلومات في القرن الحادي والعشرين. ويشير القرار 73 للاتحاد الدولي للاتصالات إلى إعداد إطار عام، بمساهمة كل الشركاء، يحدد فهماً مشتركاً ومتناسقاً لمجتمع المعلومات.

9. ويوصي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة كذلك بأن تضع القمة، استناداً إلى أعمال اللجنة التحضيرية، **خطة عمل**. ويطلب القرار 73 للاتحاد إعداد خطة عمل استراتيجية لتحقيق تطور متضافر لمجتمع المعلومات عن طريق تحديد جدول أعمال يشمل الأهداف المراد تحقيقها والموارد التي يلزم تعبئتها.

10. وستكون خطة العمل هذه تعبيراً عن توافق الآراء بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم من كبار أصحاب المصلحة على خطة السير إلى الأمام. وينبغي أن تتضمن غايات وأهداف ملموسة مثل القضاء على الاختناقات التي تعوق سد الفجوة الرقمية. وينبغي أن تتضمن أيضاً خطوات يمكن قياسها (معالم رئيسية/أهداف قياسية) لأعمال الرصد والتقييم. وتكمن إحدى نقاط قوة هذه القمة في أنها ستُعقد على مرحلتين، الأولى في جنيف في 2003 والثانية في تونس في 2005. وستتيح المرحلة الثانية فرصة مثالية لتقييم فعالية خطة العمل وزيادة تحسينها حسب الاقتضاء.

11. وينبغي أن تبتَّ القمة أيضاً في التقسيم الملائم للمهام بين مختلف أصحاب المصلحة لكفالة متابعة فعالة وخاصة بشأن خطة العمل. ويتحدث القرار 73 للاتحاد عن تحديد أدوار مختلف الشركاء لكفالة عدم التعثر في تنسيق إقامة مجتمع المعلومات في الواقع العملي.

12. ولتحقيق هذه النتائج المتوقعة يُقترح تنظيم المناقشات حول هذه الأهداف التي أبرزها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي بالتحديد:

---

[2] انظر على سبيل المثال المناقشة الواردة في تقرير اليونسكو العالمي عن الاتصال والمعلومات 1999-2000، والتقرير موجود على الموقع التالي: http://www.unesco/org/webworld/wcir/en/report.html.

ألف– الرؤية: "وضع رؤية وفهم مشتركين لمجتمع المعلومات". وهذا يناظر موضوعي "فتح الأبواب" و "وضع إطار عمل".

باء– النفاذ: "تعزيز إمكانية الوصول الملحة لجميع البلدان إلى المعلومات والمعرفة وتكنولوجيات الاتصالات من أجل التنمية". وهذا يناظر موضوعي "إنشاء البنية الأساسية" و "احتياجات المستعملين".

جيم– التطبيقات: "تسخير إمكانيات المعرفة والتكنولوجيا من أجل تعزيز أهداف الأمم المتحدة بشأن الألفية". ويناظر هذا موضوعي "الخدمات والتطبيقات" و "التعليم وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات".

وترد مناقشة لهذه الموضوعات بقدر أكبر من التفصيل أدناه.

ألف– وضع رؤية وفهم مشتركين لمجتمع المعلومات

13. الغرض من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، كما جاء في قرار الجمعية العامة، هو وضع *"رؤية وفهم مشتركين لمجتمع المعلومات، واعتماد إعلان وخطة عمل تقوم بتنفيذهما الحكومات والمؤسسات الدولية وجميع قطاعات المجتمع المدني"*.

14. إننا نعيش في مجتمع معلومات ويشكل النفاذ إلى المعلومات محور معظم الأنشطة البشرية. وتتطلب معظم الأنشطة المهنية في المجتمعات الحديثة مهارات في التعامل مع المعلومات ويعتبر النفاذ إلى المعلومات سبيلاً إلى الثروة والقوة. وقد كان ممكناً منذ القرن التاسع عشر إرسال رسائل في شكل إلكتروني من بقعة إلى أخرى على وجه الأرض. أما الآن وفي القرن الحادي والعشرين فيمكن إرسال كميات من المعلومات تعادل محتويات كل الكتب التي طُبعت منذ أن ظهرت الطباعة من مكان لآخر في ثوان قليلة وهناك مليارات الصفحات في شبكة الويب التي تنتظر من يقرأها. ويتم تحول صفقات توازي قيمتها تريليونات الدولارات الأمريكية في كل أنحاء العالم كل يوم في آحاد وأصفار النظام الرقمي.

15. ولكن الكمية الهائلة من المعلومات المتاحة لا ينبغي أن تحجب عدم المساواة في النفاذ إلى المعلومات ووسائل استعمالها. والغنى الفاحش والفقر المدقع لا يقلان حدة في عالم المعلومات عنهما في عالم السلع والخدمات. والفقر في المعلومات أمر مسلم به في حياة كثير من سكان العالم. والمعلومات عن السلع والخدمات هي التي تجعل الأسواق تدور، وهي التي تضع سلعاً وخدمات جديدة في متناول المنتجين المحليين. والمعلومات عن الأمراض والوقاية منها وعلاجها هي مفتاح الرعاية الصحية. كما أن المعلومات عن العالم الذي نعيش فيه تمكن من القيام بالتعليم. والمعلومات تسمح بإقامة الحكم الرشيد وتحسين الخدمات الحكومية. ومع تزايد اعتماد النشاط الإنساني على النفاذ إلى المعلومات ينشأ الخوف من أن يؤدي عدم المساواة في النفاذ إلى فتح ثغرات أخرى في التنمية يكون سدها أصعب من سد الثغرات القائمة. وتسمح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بتحديد واستخلاص قيمة اقتصادية من المعلومات. وبدون النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات سيزداد الفقراء فقراً.

16. ومن المتوقع تحت هذا الجزء من جدول الأعمال أن يسعى المشاركون إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إطار للمبادئ الأساسية التي ينبغي أن تستند إليها الرؤية المشتركة. وقد يستعمل ذلك لصياغة إعلان المبادئ الذي ستعتمده القمة.

باء – تعزيز إمكانية الوصول الملحة لجميع البلدان إلى المعلومات والمعرفة وتكنولوجيا الاتصالات من أجل التنمية

17. يشمل إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية التزاماً محدداً بكفالة إتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة للجميع وخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويعتبر النفاذ إلى المعلومات، وبالتالي تكوين المعرفة، عاملاً حرجاً في عملية التنمية. فمن ناحية يتطلب ذلك نطاقاً كافياً من شبكات وخدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومن ناحية أخرى ينطوي ذلك على القدرة على استعمال هذه الأدوات لتطوير التطبيقات التي تفيد المجتمع (التعلم عن طريق الممارسة). ولكن الأدوات والقدرة على استعمالها غير موزعة بالتساوي.

18. ورغم التقدم الكبير في السنوات الأخيرة لا يزال النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وخاصة الهواتف والهواتف المحمولة والإنترنت وشبكات البث، يفتقر إلى المساواة في التوزيع[3]. فعلى سبيل المثال، تزيد أجهزة التلفزيون في البرازيل وتزيد هواتف الخطوط الثابتة في إيطاليا وتزيد الهواتف المتنقلة في كوريا ويزيد التوصيل بالإنترنت في لكسمبرغ عما هو موجود في قارة إفريقيا بأكملها. ومع ذلك فإن سكان إفريقيا واحتياجات شعوبها تزيد كثيراً عن سكان واحتياجات هذه البلدان المذكورة.

19. وفي السنوات الأخيرة، بدأت هذه التفاوتات تعرف باسم "الفجوة الرقمية". وفي هذا الجزء من جدول الأعمال سيكون ممكناً تأمل حجم هذه الفجوة وأسبابها المتعددة. ولكن ستتيح القمة بعد ذلك فرصة لتقييم قصص النجاح التي سمحت لعدد متزايد من البلدان النامية بتطوير شبكات وخدمات لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أرقى المستويات. وفي كثير من البلدان، كان الطريق إلى النجاح ينطوي على الجمع بين مشاركة القطاع الخاص وتحرير السوق وإنشاء وكالات تنظيم مستقلة. ومن المتوقع أن دراسات الحالات القطرية، وهي مصممة لتوضيح أمثلة أفضل الممارسات، ستكون واحدة من المدخلات الهامة في أعمال القمة.

20. وقد أعلنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عند اتخاذ قرارها عن *اقتناعها بالحاجة إلى القيام، على أرفع مستوى سياسي، بتعبئة توافق الآراء والالتزام على الصعيد العالمي من أجل تعزيز إمكانية الوصول الملحة لجميع البلدان إلى المعلومات والمعرفة وتكنولوجيا الاتصالات من أجل التنمية بغية جني الفوائد الكاملة لثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.* وبموجب هذا الجزء من جدول الأعمال سيتعين تحويل توافق الآراء والالتزام على الصعيد العالمي إلى خطة عمل. وستوجه هذه الخطة نحو تحويل الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية.

جيم– تسخير إمكانيات المعرفة والتكنولوجيا من أجل تعزيز أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

21. يسلم القرار 183/56 *بالحاجة الملحة لتسخير إمكانيات المعرفة والتكنولوجيات من أجل تعزيز أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والتوصل إلى سبل فعالة وابتكارية لوضع هذه الإمكانيات في خدمة التنمية للجميع.*

22. ويحدد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر في عام 2000، مجموعة من الأهداف لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم. ويتضمن الإعلان التزاماً *"بكفالة أن تكون فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، متاحة للجميع"*. وفي حين أن النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون مصدراً لتعليمنا وتسليتنا وكذلك إثراء حياتنا، فإن هذه التكنولوجيات مقترنة بأدوات أخرى يمكن أيضاً أن تؤدي دوراً في المساعدة على إحراز أهداف إعلان الألفية الأكثر اتساعاً[4]. ويمكن تقسيم أهداف إعلان الألفية إلى أربعة موضوعات فرعية قد تساعد على بناء خطة العمل التي ستعتمد في القمة:

جيم–1 التنمية والقضاء على الفقر

23. لم يحدث أن مات كثير من الناس بسبب عدم نفاذهم إلى الإنترنت أو بسبب عدم التمكن من إجراء مكالمة هاتفية. وتحتل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات درجة منخفضة في سلم ترتيب ضرورات الحياة. ولكن النفاذ الجيد إلى المعلومات والاتصالات ييسر كثيراً من تنفيذ ضرورات الحياة الحقيقية – مثل المياه النظيفة والطعام الجيد والمأوى والتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. ويتضمن إعلان الألفية التزامات بتحقيق تخفيض بمقدار النصف بحلول سنة 2015 في نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع نسبة السكان الذي لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب. كما يتضمن أيضاً التزامات من تمكين الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي وتخفيض معدل وفيات الأمهات والأطفال وتحسين الرعاية الصحية وتحقيق تحسن كبير في

[3] انظر على سبيل المثال البيانات والتحليلات المنشورة في موقع الاتحاد في شبكة الويب على العنوان التالي: http://www.itu.int/ITU-D/ict/.

[4] يمكن الاطلاع على نص إعلان الألفية في الموقع: http://www.un.org./millennium/declaration/ares552e.htm.

حياة سكان الأحياء الفقيرة. ويمكن أن تساعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على إحراز كل هذه الأهداف. ويرد في الملحق 2 لهذه الوثيقة توضيحاً لذلك.

جيم-2 الديمقراطية والحكم الرشيد

24. يُلزم إعلان الألفية الحكومات بتطبيق حكم القانون مع احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً. كما يتضمن التزاماً بكفالة حرية وسائط الإعلام لكي تؤدي دورها الأساسي وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات. ويمكن أن تؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دوراً هاماً في صياغة نماذج الحكم الرشيد من خلال تحسين النفاذ إلى العمليات الحكومية وتوصيل المواطنين. ومن خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات سيمكن سماع أصوات الفئات التي ظلت هامشية حتى الآن. ويشجع تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على زيادة مسؤولية وشفافية الأنشطة الحكومية. ويمكن أن تساعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أيضاً في تمكين الفئات المحرومة من السكان من التغلب على الصعاب من خلال الربط بين الجماعات وتقاسم المعرفة.

جيم-3 تراثنا المشترك

25. يتضمن إعلان الألفية التزاماً بحماية البشرية جمعاء وخاصة الأجيال المقبلة، من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه ولم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاتهم. وتؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات اليوم دوراً محورياً في الجهود العالمية لتقليل التلوث مع زيادة التنمية الاقتصادية الصديقة للبيئة. والتنوع الثقافي واللغوي جانب هام آخر من جوانب تراثنا المشترك ويستحق الرعاية والحماية مثله مثل البيئة المادية. وتتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قنوات جديدة للتعبير عن هذا التنوع ولنشر المحتوى الناشئ محلياً في كل أنحاء العالم.

جيم-4 حماية المستضعفين وتلبية الاحتياجات الخاصة لإفريقيا

26. يقر إعلان الألفية بالمشاكل الخاصة التي تعاني منها المجتمعات الضعيفة مثل أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية. كما يعترف بضرورة إدماج إفريقيا في صلب الاقتصاد العالمي. واعتماد المجتمعات الضعيفة أكثر من اعتماد غيرها على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بسبب عزلتها المادية. وفي حين أن الفجوة الرقمية تضيق في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط فقد ازدادت اتساعاً فعلاً في حالة أفقر البلدان وخاصة من ناحية التوصيل بالشبكة الرئيسية الدولية للإنترنت. ويمكن أن تساعد القمة على تركيز الاهتمام العالمي على هذه المشاكل.

4. العملية المقترحة لتحديد جدول الأعمال وصياغة المحتوى

27. يوصي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تجري الأعمال التحضيرية للقمة من خلال لجنة تحضيرية حكومية دولية مفتوحة باب العضوية. ويشجع أيضاً على مساهمات فعالة ومشاركة نشطة من مجموعة واسعة من الهيئات تشمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص.

28. وقد اتخذ عدد من الخطوات لكفالة شفافية العملية:

- أولاً، كان إنشاء اللجنة رفيعة المستوى لتنظيم القمة بمثابة وضع أساس للحصول على مساهمات في موضوعات القمة من الأسرة الدولية للأمم المتحدة. وقد اضطلع أعضاء اللجنة رفيعة المستوى بتقديم معلومات محددة عن أعمالهم للمساعدة في صياغة موضوعات القمة. وسوف تنشر هذه المساهمات في صفحة القمة في شبكة الويب وسيتم وضع ملخص لها في وثيقة منفصلة تقدم إلى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية.
- ولكفالة وضع عملية مفتوحة للمساهمات في جدول أعمال القمة، تم إنشاء أمانة تنفيذية تستعمل التسهيلات المتاحة في الاتحاد الدولي للاتصالات. وتتضمن ولاية الأمانة التنفيذية في جملة أمور "إعداد مشاريع جدول أعمال ومشاريع وثائق لاجتماعات اللجنة التحضيرية". وقد تقرر تشكيل الأمانة التنفيذية بهدف تسهيل المساهمات من مجموعات

كبار أصحاب المصلحة بما فيها الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة المشاركة في اللجنة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

- وتنطوي خطوة هامة أخرى في صياغة جدول الأعمال وموضوعات القمة على عملية التشاور مع الحكومات قبل الاجتماع الأول للجنة التحضيرية من خلال المشاورات غير الرسمية مع البعثات الموجودة في جنيف. وستمثل المشاورات مع المجموعات الأخرى من أصحاب المصلحة مساهمة أخرى في صياغة موضوعات القمة.
- وفي إطار عملية المشاورات الجارية تم عقد عدد من المؤتمرات الإقليمية والاجتماعات المواضيعية أو يجري التحضير لعقدها من أجل تمكين أصحاب المصلحة من التركيز على القضايا التي ستناقش في القمة.

29. ومن المهم أن تتاح للحكومات صاحبة المصلحة، وهي التي تحتل مركز العملية الدولية الحكومية للقمة، الفرصة لا لمجرد الإعراب عن آرائها ولكن أيضاً للحصول على مدخلات من أصحاب المصلحة الآخرين بطريقة تسمح بمراعاة مختلف الآراء من مختلف المصادر. وقد ترغب اللجنة التحضيرية في مراعاة الأعمال الهامة التي جرت في إطار فريق العمل المعني بالفرص الرقمية التابع لمجموعة الثمانية وفريق المهام المعني بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابع للأمم المتحدة ومبادرة الفرصة الرقمية وكثير غيرها من المبادرات المتصلة وكذلك الأعمال الجارية في مختلف الاجتماعات الدولية الكبرى مثل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ومؤتمر المندوبين المفوضين في إطار الاتحاد الدولي للاتصالات في 2002. وينبغي أن تنظر اللجنة التحضيرية أيضاً في الأعمال الجارية في المؤسسات والرابطات العامة والخاصة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية.

30. والاشتراط المحوري لوضع جدول أعمال القمة وتحديد موضوعاتها المحتملة يتمثل في شفافية العملية ووضوح معالمها. ومن المعتزم أن تقوم اللجنة التحضيرية في اجتماعها الأول بمناقشة أولية لموضوعات القمة وجدول أعمالها. وبعد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية سيتم عقد مؤتمرات إقليمية تنظمها الحكومات واجتماعات مواضيعية للتوصل إلى آراء إضافية بشأن الموضوعات وجدول الأعمال والنواتج بما في ذلك المنظور الإقليمي. وهذه المدخلات التي تتألف أساساً من آراء الحكومات، ستقدم بعد ذلك إلى اللجنة التحضيرية في اجتماعها الثاني الذي تحدد مؤقتاً موعد انعقاده من **24 مارس إلى 4 أبريل 2003 في جنيف.** وبالإضافة إلى ذلك، سيكون الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية فرصة لوكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة لتقديم مساهمات مكتوبة يمكن أن تنظر فيها اللجنة عند صياغة الموضوعات وجدول الأعمال والنواتج. وستتيح اللجنة التحضيرية في اجتماعها الثالث في الربع الثالث من عام 2003 فرصة أخرى لتحسين وتركيز الموضوعات وجدول الأعمال والنواتج وتفتح الباب أمام المرحلة الأولى للقمة في جنيف في ديسمبر 2003.

31. ولأغراض الشفافية وإشراك الجميع، يمكن أيضاً استكشاف طرق أخرى تسمح لجمهور أوسع بتقديم آرائهم بشأن القضايا الأساسية في القمة وللحصول على المعلومات عنها. ولذلك، فمن المقترح استعمال موقع القمة العالمية في شبكة الويب لا لنشر هذه الوثيقة وحدها ولكن أيضاً لنشر التعليقات والإجابات عليها. ولهذا السبب، ينبغي إرسال التعليقات إلى أمانة القمة العالمية في شكل إلكتروني إن أمكن على العنوان التالي: inputs-wsis@itu.int. وسيتم نشر جميع التعليقات على الصفحة العامة في شبكة الويب إلا إذا طلبت الجهة المساهمة خلاف ذلك بالتحديد. وبالإضافة إلى ذلك، سينشر أيضاً في شبكة الويب وثائق المدخلات المقدمة من أعضاء اللجنة رفيعة المستوى والنواتج الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية والاجتماعات المواضيعية.

الملحق 1: رسم توضيحي لنطاق القضايا التي قد تهم مجتمع المعلومات

الملحق 2: كيف يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تساعد على إنجاز أهداف التنمية الواسعة مثل غايات إعلان الألفية

المستهدف	دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
• خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف في الفترة بين 1990 و2015	• زيادة النفاذ إلى معلومات السوق وتخفيض تكاليف المعاملات على التجار والمزارعين الفقراء • زيادة كفاءة شركات البلدان النامية وقدرتها على المنافسة ونفاذها إلى السوق • تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة في الاقتصاد العالمي واستغلال الميزة التنافسية في تكلفة العوامل (خاصة العمالة الماهرة)
• تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال بنسبة الثلثين بين 1990 و2015 • تخفيض معدلات وفيات الأمهات إلى الربع بين 1990 و2015 • توفير النفاذ للجميع إلى خدمات الصحة الأساسية بحلول 2015	• تعزيز التدريب الأساسي والتدريب أثناء الخدمة للعاملين الصحيين • زيادة رصد الأمراض والمجاعات وتقاسم المعلومات بشأنهما • زيادة نفاذ مقدمي الرعاية الصحية في المناطق الريفية إلى دعم الأخصائيين والتشخيص عن بعد • زيادة النفاذ إلى معلومات الصحة الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الإنجابية والوقاية من الإيدز من خلال المحتوى الملائم محلياً باللغات المحلية
• تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المتواصلة بحلول عام 2005 لعكس اتجاه ضياع الموارد البيئية بحلول 2015	• تسمح تكنولوجيات الاستشعار عن بعد وشبكات الاتصالات بزيادة فعالية الرصد وإدارة الموارد وتخفيف المخاطر البيئية • زيادة النفاذ إلى استراتيجيات التنمية المتواصلة وزيادة الوعي بها في مجالات مثل الزراعة والإصحاح وإدارة المياه والتعدين إلخ • زيادة الشفافية ورصد التعديات على البيئة/تنفيذ القوانين البيئية • تيسير تبادل المعرفة والربط الشبكي بين صانعي السياسات والممارسين ومجموعات الناشطين
• تسجيل جميع الأطفال في المدارس الابتدائية بحلول 2015 • إحراز التقدم لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالعمل على إزالة التباينات بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول 2005	• زيادة الأعداد المتاحة من المدرسين المتدربين من خلال تدريب المدرسين عن بعد وتدريبهم تدريباً معززاً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن خلال الشبكات التي تربط المدرسين بزملائهم • تحسين كفاءة وفعالية وزارات التعليم والهيئات المتصلة من خلال التطبيق الاستراتيجي للتكنولوجيات وتطوير المهارات باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات • زيادة المواد/الموارد التعليمية المتاحة عالية الجودة من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات • تنفيذ البرامج التعليمية وبرامج محو الأمية الموجهة خصيصاً إلى الفتيات والنساء الفقيرات باستعمال التكنولوجيات الملائمة • التأثير على الرأي العام في موضوع المساواة بين الجنسين من خلال برامج المعلومات/الاتصالات التي تستعمل نطاقاً من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

المصدر: تقرير الاتحاد عن تنمية الاتصالات في العالم 2002: إعادة اكتشاف الاتصالات، ومعلومات مأخوذة بتصرف من "أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتخفيض الفقر" الصادر عن إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، يناير 2002.